أقر مشروع اللائحة التنفيذية لقانون صندوق تنمية المهارات

مجلس الوزراء يقر الآلية التنفيذية لاستيعاب ٢٥٪ من طالبي العمل لدى الخدمة المدنية

◻ الآلية تعتمد على المفاضلة بين المسجلين في كل مديرية وفقا لمعيار اقدمية التخرج

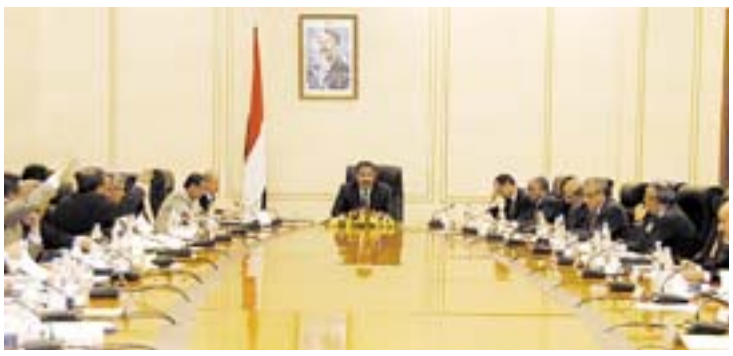

◻ تشكيل لجنة للرقابة على قانونية وسلامة إجراءات التوظيف ومراجعة التظلمات

◻ الموافقة على مقترح تعديل المادة «١٠٦» من لائحة وزارة التعليم العالي

□ صنعاء/سبأ/..

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي مساء أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور الآلية التنفيذية لاستيعاب ٢٥٪ من إجمالي طالبي العمل المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومكاتبها في المحافظات حتى عام ٢٠١٠م، وتشمل الآلية المقدمة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بوضع الآلية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات مجموعة من الإجراءات المنظمة لهذه العملية.

وتتمثل في:

أولا: اعتماد المسجلين لعام ٢٠١٠م بخلاف من سبق توظيفهم وأي تكرار في التسجيل كسنة أساس لتحديد عدد طالبي العمل المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية وتحديد عدد الوظائف المخصصة لكل محافظة ومديرية للعام ٢٠١١م.

ثانيا: اعتماد توظيف ٢٥ ٪ من إجمالي طالبي العمل المسجلين لدى وزارة الخدمة في كل محافظة ومديرية من جملة المؤهلات العلمية المتمثلة في الدرجات الجامعية العليا الدكتوراه، الماجستير، الدبلوم العالي، البكالوريوس، الليسانس، دبلوم بعد الثانوية، دبلوم بعد الاعدادية وبواقع ٢٥ ٪ لكل مؤهل.

وأكدت الآلية على أن تتم المفاضلة بين المسجلين في كل مديرية على مستوى التخصص العلمي وفقا لمعيار واحد وهو اقدمية التخرج، كما أكدت الآلية على وزارة الخدمة المدنية والتأمينات التنسيق والتواصل مع وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية لتحديد احتياجاتها بالاعداد والتخصصات العلمية ومواقع العمل، فضلا عن تجميع بيانات طالبي العمل المسجلين لدى الوزارة ومكاتبها بأمانة العاصمة والمحافظات والقيام بتنزيل المسجلين في أكثر من مكان من الاماكن التي لا تمثل محل اقامته الدائمة، إلى جانب تنزيل المسجلين الذين تم توظيفهم في العام ٢٠١٠م وكذا تحديد الاعداد المخصصة من الوظائف المخصصة لكل محافظة وتوزيعها بحسب المديريات والمؤهلات والتخصصات العلمية وابلاغ أمانة العاصمة والمحافظات بها.

وخولت الآلية مكاتب الوزارة بالأمانة والمحافظات إجراء المفاضلة بين المسجلين بالارتكاز على معيار الاقدمية وتحديد المرشحين لشغل الوظائف المخصصة للعام ٢٠١١م، ومن ثم إعلان اسماء المرشحين في الصحف الرسمية وفي مقرات مكاتب الخدمة المدنية، وبحيث يتم ابلاغ المديريات باسماء المرشحين وفقا للاعداد المحددة لها وتلقي نتائج المراجعة خلال أسبوع من تاريخ نشر الاعلان، على أن يتم استقبال المرشحين لمدة أسبوعين من تاريخ النشر، ومن ثم استكمال الإجراءات الخاصة بالتوزيع للتوظيف.

وشكل المجلس لجنة للرقابة على قانونية وسلامة إجراءات التوظيف في كل مديرية من مديريات الجمهورية وتحت الاشراف العام لأمين العاصمة أو المحافظ برئاسة مدير عام المديرية وعضوية كل من أمين عام المجلس المحلي بالمديرية، ومدير مكتب المالية، وممثلي المديرية في مجلس النواب، ورئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي، وممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وممثل عن الشباب المسجلين في الخدمة المدنية لطلب العمل من القدامى، وأخيرا مدير مكتب الخدمة المدنية والتأمينات عضوا ومقررا للجنة، مع مراعاة إضافة مدير فرع وحدة الخدمة العامة إلى عضوية اللجنة عند مناقشة موضوعات تخص الوحدة التي يديرها.

ومن أبرز مهام هذه اللجنة مراجعة التظلمات لأي سبب كان يتعلق بمعيار المفاضلة أو صحة البيانات في كشوفات المسجلين، على أن يتم ابلاغ مكتب الخدمة المدنية والتأمينات في المحافظة بنتيجة المراجعة خلال أسبوع من تاريخ نشر الكشوفات.

وأكد المجلس على الالتزام عند تنفيذ عملية التوظيف وفقا للمواعيد الزمنية المحددة في توصية مجلس النواب رقم ٣ والتي تضمنها تقرير لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية وأقرها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١م.

ووافق المجلس على مقترح تعديل المادة ١٠٦ من لائحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لاصدار التعديل.

وأقر المجلس مشروع اللائحة التنفيذية لقانون صندوق تنمية المهارات، ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لإصدارها.

وتتضمن اللائحة ٥٥ مادة موزعة على أربعة أبواب، تشمل التسمية والتعاريف والمهام والاختصاصات وإدارة الصندوق وتشكيل المجلس الاعلى واختصاصاته والنظام المالي للصندوق والأحكام الختامية.

وتهدف اللائحة إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون وتعزيز دور الصندوق في أداء مهامه واختصاصاته، والتي منها اجراء المسوحات الميدانية والدراسات والتوقعات المستقبلية اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة وتشجيع عملية تدريبها، عدى عن تمويل ودعم البرامج التدريبية للعاملين اليمنيين اثناء العمل ودعم التدريب المهني والتطبيقي الخاص بهم، وكذلك تدريب وتأهيل العمالة الماهرة غير المستقرة التي تعمل في السوق بالخبرة وفقا للخطط المعتمدة، إلى جانب دعم قدرات معاهد ومراكز التدريب العامة التي تقوم بتنفيذ برامج في المجالات التي يحتاجها اصحاب العمل وذلك بموافقة مجلس إدارة الصندوق، وكذا تأكيد الاستفادة المثلى من برامج وخطط المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية في التدريب والتأهيل النوعي.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك في الفترة من ٧ حتى ١٣ مارس الجاري.

وتضمن التقرير المواضيع التي ناقشها المجلس خلال هذه الفترة سواء مشاريع القوانين أو تقارير لجانه الدائمة وتقارير النزول الميداني وكذا القضايا العامة إلى جانب تقارير ورسائل الحكومة المعروضة على المجلس.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي عدد مشاريع القوانين المحالة إلى اللجان الدائمة للمجلس المقدمة من الحكومة والتي لا زالت قيد الدراسة يصل إلى ١٨ مشروعا إلى جانب ١٦مشروع تعديل.. لافتا إلى أن عدد الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية المحالة على اللجان الدائمة والتي لا زالت قيد الدراسة يصل إلى ١٢ اتفاقية اضافة إلى خمس اتفاقيات قروض.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير الداخلية، والذي استعرض مجمل الأنشطة والمهام التي تنفذها الوزارة والاجهزة الامنية والشرطوية التابعة لها في التصدي للجرائم بكل أنواعها وكشف ملابساتها والقبض على المتهمين فيها، فضلا عن الجهود المبذولة لتكريس أجواء الأمن والاستقرار وحماية السلم الاجتماعي من الجرائم المنظمة.

تنفيذي مارب يدين العمل الإجرامي الذي تعرض له المحافظ الزايدي

■ ،، مارب/سبأ/..

أدان المكتب التنفيذي بمحافظة مارب العمل الإجرامي الغادر والجبان الذي تعرض له محافظ المحافظة ناجي الزايدي وعدد من مرافقيه من قبل الخارجين على النظام والقانون والذين حاولوا اقتحام المجمع الحكومي يوم أمس الأول ممن يسمون أنفسهم بالمعتصمين سلميا.

وكان المكتب ناقش خلال اجتماعه أمس برئاسة وكيل المحافظة علي محمد الفاطمي إلى تقرير مدير أمن المحافظة العميد محمد منصور الغداء والمتضمن تقييم للأوضاع الأمنية على مستوى المحافظة والمديريات وسير تنفيذ الخطط الأمنية لتعقب الجناة والخارجين على النظام والقانون.

وأوضح التقرير الإجراءات الأمنية الاحترازية التي اتخذت لمنع حدوث أية اختلالات أمنية ومواجهة أية أعمال تخريبية وخارجة على القانون.

وقد أكد المكتب التنفيذي على استمرار يقظة أجهزة الأمن ومضاعفة جهودها للحفاظ على دعائم الأمن والاستقرار وحماية الممتلكات العامة والخاصة.. مشددا على ضرورة تكاتف كافة جهود أبناء المحافظة مع جهود الأجهزة الأمنية للحفاظ على السكينة العامة وترسيخ دعائم الأمن وإحباط أية مشاريع تآمرية للمتربصين بالوطن ومثيري الفتنة ودعاة الشر.

ورشة خاصة بإعداد هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

■ صنعاء/سبأ/..

بدأت بصنعاء أمس ورشة عمل خاصة بإعادة هيكلة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، تنظمها على مدى يومين الوزارة بالتعاون مع فريق عمل مشروع الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الوزارة.

وفي الورشة أكدت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حُمَد الأهمية التي تكتسبها الورشة، لإعادة الهيكلة الوظيفية للوزارة بما يمكنها من أداء دورها الخدمي والوظيفي بشكل فاعل خصوصا وأنها تهم شريحة واسعة وكبيرة في المجتمع.

وأشارت الوزيرة حُمد إلى أن الورشة التي يشارك فيها عدد من الوكلاء والوكلاء المساعدون ومدراء العموم بالوزارة، تناقش الدور الذي تضطلع به الوزارة بعد الهيكلة إضافة إلى مقترح بمنهجية التحليل الوظيفي للوزارة وتسليم مسودة خطة المشروع وتقديم مسودة لتقرير المرحلة التمهيدية للمشروع.

حضر افتتاح الورشة وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عبده الحكيمي ونظير الخبراء بالوزارة محمد الفيصلي ومنسق التدريب بالمشروع الدكتور ماجي برابوند زجي وخبير المكون الأول في المشروع هنريك دوفرو المنسق الوطني للمشروع فرج المطري.

بدء صرف مستحقات المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور لموظفي لحج

□.. لحج/سبأ/..

ناقش المجلس المحلي لمحافظة لحج في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي جملة من القضايا التي تهم العملية التنموية والخدمية في المحافظة.

وفي الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي علي حيدرة ماطر وضم عدداً من مدراء صندوق الرعاية الاجتماعية والشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب المالية أكد المحافظ ضرورة الإسراع في عملية مسح الحالات التي تستحق الإعانة بموجب النظم واللوائح التي تنظم عملية اختيار المستحقين من كافة شرائح المجتمع وعلى مستوى مديريات المحافظة.

كما تم في الاجتماع إلزام صندوق الرعاية الاجتماعية مسح الحالات التي تم مسحها في السجل ميدانيا في وقت سابق وعددها ١٥ ألفاً و٣١٩ حالة من أصل ٥٥ ألفاً و٥٢٣ حالة تم مسحها وتعميم كشوفات المفاضلة لكل مديرية حسب النماذج المرفقة ورفعها خلال أسبوع.
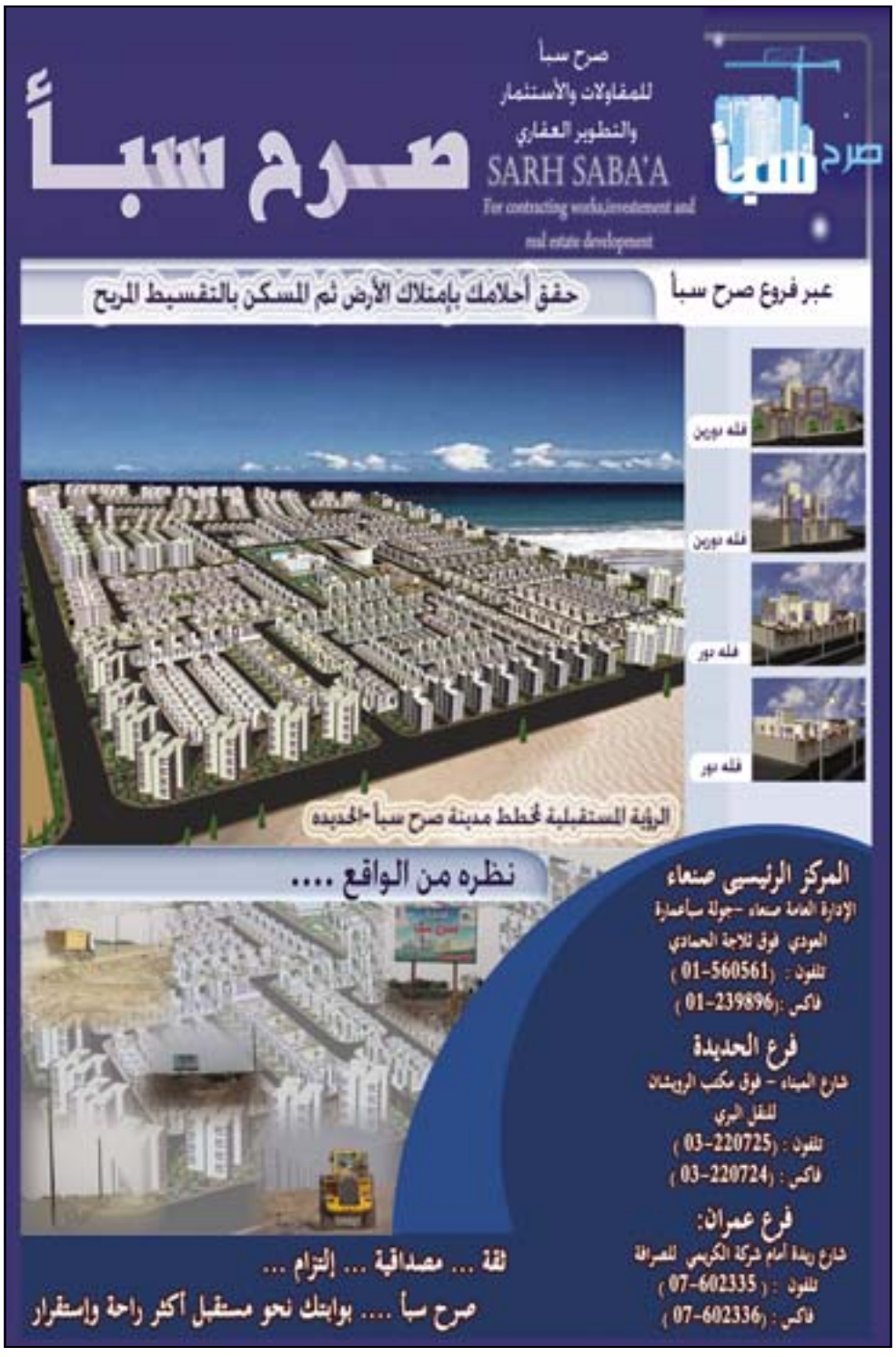
من جانبه أشار مدير عام مكتب المالية بالمحافظة حمود الشرعبي إلى أن المكتب باشر في صرف مستحقات الاستراتيجية الثالثة منذ بداية الأسبوع وسيتم استكمال عملية الصرف قبل نهاية الشهر الحالي لكل الموظفين في أجهزة الدولة بالمحافظة والبالغ عددهم ١٧ ألفاً و٥٨٤ موظفاً وموظفة في ١٣ مرفقاً حكومياً بمبلغ يقدر بـ٣٠٣ ملايين و٥٠٧ آلاف و٢٨٦ ريالاً.